مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :18400

الرباط في : 30/4/2020

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

رقمنة كافة الإجراءات الضريبية المرتبطة بالمديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

قد لا نكون بحاجة إلى التذكير بالدور المحوري الذي كانت ولا تزال تضطلع به مؤسسة التوثيق العدلي ببلادنا؛ سواء على مستوى تهيء وتحضير وسائل الإثبات لحفظ الحقوق والأنساب والأعراض، أو على مستوى توثيق مختلف أنواع المعاملات والتصرفات، وبالتالي المساهمة الفعالة لهذه المؤسسة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والمجالية ببلادنا. إلا أن تفشي جائحة كورونا وتداعياتها، قد سبب في شل حركية مكاتب التوثيق العدلي وبالتالي أقعدها عن الاستمرار في القيام بأداء وظائفها؛ وذلك نتيجة غياب مقتضيات قانونية تنظم العقد التوثيقي الإلكتروني، وكذا عدم تفعيل الآليات الإجرائية لتبادل المعطيات بشكل إلكتروني من طرف القطاعات المرتبطة بهذه المهنة (التوثيق العدلي)، باستثناء التسجيل الإلكتروني.

وبهدف مساعدة مهنيي التوثيق العدلي للقيام بالأدوار والمهام المنوطة بهم على الوجه الأكمل؛ نسائلكم عن الجهود التي ستبذلونها لأجل تفعيل رقمنة كافة الإجراءات الضريبية التي لها علاقة مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

غيات محمد